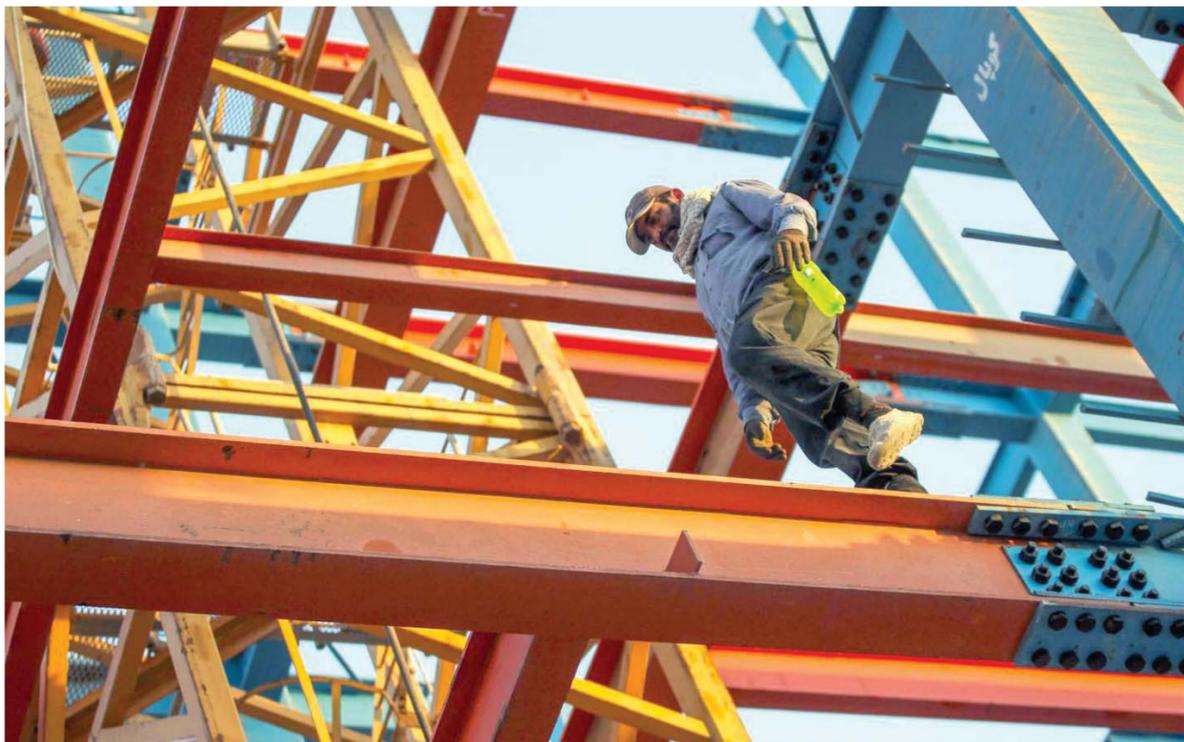


عمال إيران يهربون من العقوبات للعمل في العراق

تفاقم البطالة بين العراقيين بسبب قبول الإيرانيين بأجور زهيدة



منافسة العمال العراقيين بالأجور المنخفضة

ويتابع القول أما اليوم فإن كل العراق مشغولة، لذلك "رفضت زبائن، جميعهم إيرانيون". ويقول العامل الإيراني طه، الذي يحمل شهادة جامعية في الرياضيات، إن عمله في العراق يساعد عائلته وفي محافظة سنانج بغرب إيران، وإنه يبحث حاليا عن منزل في أربيل لاستقبال أصدقائه وأقربائه الذين يسعون للسفر على خطاه. وأضاف وكالة الصحافة الفرنسية إنه "قبل العقوبات الأخيرة، كنا ناكل اللحم ثلاث مرات في الأسبوع، أما الآن

وقت تعود فيه الاستثمارات ببطء إلى كردستان العراق، بل ينظر إليهم أيضا "كمصدر للنزوح".

في أربيل، يسكن كثيرون لدى خورشيد شقلاوي، وهو كردي عراقي يبلغ من العمر 54 عاما، حول ثلاثة مبانٍ قديمة إلى فندق إقامة للعمال الأجانب. ويقول شقلاوي "في الخريف الماضي، لم يكن لدي سوى 58 زبينا من العمال الإيرانيين. الآن لدي 180" يستأجرون غرفا بمساحة 9 أمتار مربعة، بنام في كل واحدة منها أربعة أشخاص، مقابل 3 دولارات للشخص في الليلة الواحدة.

العراق يمكنه توفير الحاجات الأساسية لعائلته "في نهاية يوم عمل، يمكنني شراء دجاجة، لكن العائلة تحتاج إلى (أشياء) أكثر من دجاجة".

ونكرت الوكالة أن العمال الإيرانيين يدخلون إقليم كردستان بتأشيرات سياحية لمدة شهر، يحاولون خلاله العمل طوال أيامه ليعودوا إلى بلادهم محملين بالسلع الأساسية ولوازم الأطفال التي لم تعد سهلة المنال في إيران.

ويقول عالم الاجتماع العراقي عادل بكوان إن هؤلاء العمال المهاجرين يشكل مؤتت ليسوا فقط "لتلبية الحاجة" في

تصاعدت شكوى العمال العراقيين الذين يعملون بأجور يومية من تدفق العمال الإيرانيين الهاربين من قسوة العقوبات، الذين ينافسونهم على فرص العمل القليلة، ويقبلون بأجور ضئيلة، لا يستطيع العمال العراقيون قبولها.

بغداد - اتسع غزو العمال الإيرانيين للمدن العراقية من محافظة البصرة في الجنوب إلى إقليم كردستان وصولا إلى مدن محافظة الأنبار في أقصى غرب العراق، بسبب تفاقم وطأة العقوبات الأميركية، التي شلت معظم النشاطات الاقتصادية في إيران وترجع مستويات الأجور بسبب انحدار العملة المحلية. وادت تلك الظاهرة إلى تصاعد التذمر بين العراقيين، الذين يعملون بأجور يومية خاصة في قطاع البناء والأعمال الإنشائية بسبب منافسة الإيرانيين لهم على فرص العمل القليلة وقبولهم بأجور ضئيلة.

السفارة الإيرانية والمليشيات الموالية لها تساعدان الشركات والعمال الإيرانيين في انتزاع فرص العمل والعقود

في المقابل يجد الكثير من أصحاب العمل في الأيدي العاملة الإيرانية فرصة لخفض التكاليف، بسبب قبولهم العمل لساعات طويلة على مدار الأسبوع وبأجور منخفضة، مقارنة بالعمال العراقيين.

ويأتي اتساع تدفق العمال الإيرانيين بسبب انهيار العملة الإيرانية، الذي يجعل أجور العمل مغرية بالنسبة لهم، خاصة في ظل توقف نشاط معظم الشركات في إيران بسبب العقوبات الأميركية، التي عزلت البلاد عن العالم.

ويقول مراقبون إن السفارة والقنصليات الإيرانية، تعمل على تسهيل تدفق العمال والشركات الإيرانية في المقابل يجد الكثير من أصحاب العمل في الأيدي العاملة الإيرانية فرصة لخفض التكاليف، بسبب قبولهم العمل لساعات طويلة على مدار الأسبوع وبأجور منخفضة، مقارنة بالعمال العراقيين.

عزوف عالمي يقوض مبيعات الهواتف الذكية

مهمة، وأن ذلك يؤدي بالتالي إلى زيادة عمر تلك الأجهزة".

وقالت شركة أبحاث السوق إن إطالة متوسط العمر الافتراضي للهواتف الذكي، الذي بدأ في العام الماضي، من المتوقع أن تصل إلى 2.9 عام بحلول عام 2023 مقارنة بنحو 2.6 عام حاليا. وأدى اندفاع الشركات لزيادة الأسعار خلال العامين الماضيين إلى عزوف الكثيرين عن شراء هواتف جديدة، وهو ما أجبر المصنعين على مراجعة سياساتهم والتسابق لإنتاج أجيال منخفضة التكلفة.

وسارت الشركات الصينية وخاصة هواوي عكس تيار تراجع المبيعات وانترتعت حصة كبيرة من السوق بفضل أسعارها المنخفضة، التي لم يتمكن منافسوها من مجاراتها. وتتطلع الشركات المصنعة إلى زخم جديد في الطلب بعد طرح هواتف الجيل الخامس للاتصالات بسبب التحول الهائل في سرعة البيانات، لكن البعض يشك في ذلك بسبب اكتفاء الكثيرين بوظائف الهواتف الحالية. وتتوقع غارتنر أن تستأثر مبيعات هواتف الجيل الخامس بنسبة تصل إلى 45 بالمئة من إجمالي المبيعات في العام المقبل وأن ترتفع إلى 51 بالمئة بحلول عام 2023.

وأصدرت العديد من الشركات المصنعة للهواتف الذكية في النصف الأول من العام الحالي هواتف مزودة بتقنية الجيل الخامس للاتصالات مثل هواوي وسامسونغ في وقت تنتظر فيه الأسواق مفاجات آبل في سبتمبر المقبل.



لندن - رجحت تقديرات إحصائية أن تسجل المبيعات العالمية للهواتف الذكية أكبر انخفاض على الإطلاق خلال العام الحالي، بسبب التراجع المتواصل في ميل المستخدمين لتغيير هواتفهم القديمة. وتوقعت شركة غارتنر لأبحاث السوق أن تنخفض الشحنات العالمية للهواتف الذكية هذا العام بنحو 68 مليون جهاز أي بنسبة 3.8 بالمئة مقارنة بالعام الماضي وهو أسوأ انخفاض منذ طرح أول هاتف ذكي قبل 12 عاما.

وتكرت أن البيانات ترجح أن يصل إجمالي شحنات الأجهزة الإلكترونية على مستوى العالم، والتي تضم الهواتف والأجهزة اللوحية والكمبيوترات المحمولة، خلال العام الحالي إلى 2.2 مليار جهاز بانخفاض نسبته 3.3 بالمئة على أساس سنوي، أي بتراجع مقداره 74 مليون جهاز.

وأرجع التقرير سبب انخفاض الطلب إلى أن المستهلكين أصبحوا يحتفظون بهواتفهم لفترة أطول بانتظار حدوث تغييرات جذرية في الأجهزة، التي تباطأت وتيرة الابتكار فيها. وقالت غارتنر إن سوق الهواتف المحمولة الحالي الذي يبلغ 1.7 مليار جهاز سنويا يقل بنحو 10 بالمئة عن ذروة الطلب المسجلة في عام 2015 حين بلغت المبيعات نحو 1.9 مليار هاتف ذكي.

وأوضحت أن "المستخدمين ما عادوا يميلون لشراء هواتف جديدة إلا إذا قدمت فائدة أو كفاءة أو تجارب جديدة

ألمانيا تتحول لميدان مثالي لمعركة السكوتر

ويشير فريدريك هيلم الرئيس التنفيذي لشركة فوي بإعجاب إلى سرعة تغيير المدينة، لكن يؤكد وجود تحديات كبيرة بسبب كثرة الشركات التي تفكر إلى الحرفية في تشغيل أساطيلها من السكوتر وهو ما يثير غضب بعض السكان.

ويرجع محللون أن تؤدي التحديات والمنافسة الشرسة في سوق السكوتر في ألمانيا وعموم أوروبا إلى توقف نشاط الكثير من الشركات الضعيفة بحلول نهاية العام الحالي.

ويبدو أن ركوب السكوتر والدراجات الكهربائية يمثل مغامرة ممتعة للكثيرين، حيث يستخدمها كثيرون للمتعة وليس للانتقال من مكان إلى آخر. ويقول البعض إنها تعيدهم إلى أحاسيس الطفولة.

ومن المتوقع أن ترتفع حدة الأسئلة القانونية بعد تسجيل إصابات وحتى وفيات، لأن عددا قليلا من مستخدميها يرتدون خوذة. وتحاول باريس، التي كانت سياقة في السماح باستخدامها، كبح جماحها بعد تزايد عدد الشركات التي أطلقتها مما أدى إلى انسداد الأرصفة.

ويقول مراقبون إن هناك اليوم آلاف الأنواع من السكوتر والدراجات الإلكترونية وهي تتطور بسرعة كبيرة. ويقوم العديد من مشغلي الاستئجار بإرسال البيانات إلى سلطات المدن حول مكان وكيفية استخدام أساطيلهم من أجل تطوير القوانين التنظيمية. ولا يزال استخدام السكوتر غير قانوني في بلدان كثيرة مثل بريطانيا، ومع ذلك فقد اقتحمت هذا الميدان شركات كبرى مثل أوبر وجيم، التي بدأت تنتشر بالفعل في جميع أنحاء لندن.

ويقول محللون إن ثورة السكوتر والدراجات الكهربائية قد تغير مستقبل النقل في المدن، لأنها تتطور بسرعة كبيرة وقد تفرض مراجعة خطط البرامج الأخرى مثل السيارات ذاتية القيادة لأنها قد تسببها في التحول إلى القيادة الذاتية.

ميدان المعركة والسباق الجديد والجميع يركز عليها حاليا".

قبل عام كانت شركة لايم أند بيرد، التي مقرها وادي السيليكون الأميركي، أول شركة تشغل السكوتر في باريس، التي سرعان ما احتكقت بالمنافسة، حيث تشير التقديرات إلى وجود أكثر من 20 ألف سكوتر معروضة للإيجار في باريس من خلال تطبيقات على الهواتف الذكية.

ويقول رومان إن "باريس كانت السوق الأكثر تنافسية حتى وقت قريب. كان الجميع هناك، رغم أنها سوق صعبة للغاية لأنها مدينة كبيرة ومن الصعب تشغيل السكوتر فيها بسبب انتشار أعمال التخريب والسرقة".

ويؤكد مشغلو السكوتر أنها يمكن أن تساعد في تخفيف الازدحام والتلوث في المدن حيث يطالب الكثيرون بالحد من السيارات في مناطق وسط المدن.

وتتنافس سيرك، التي كانت من أوائل المشغلين للسكوتر في ألمانيا مع عدد كبير من الشركات الناشئة المحلية مثل "فوي" و"تير" إضافة إلى شركات أجنبية مثل لايم أند بيرد الأميركية، لاقتطاع حصة من هذه السوق السريعة النمو.

وقال بوريس ميترمولر، المؤسس المشارك ومسؤول التشغيل في شركة سيرك، "إن ألمانيا في حالة هوس بالسكوتر الكهربائي. الطقس جيد ونحن مندشون من حجم الإقبال الكثيف".

وتتسابق الشركات لتطوير أمدائها بالالتزام بالقواعد الألمانية مثل الغرامل المزودة ووضع لوحات الترخيص. ويقول مكسيم رومان، الرئيس التنفيذي لشركة "دوت" الهولندية إن "ألمانيا



بوريس ميترمولر
نحن مندشون من الطلب الهائل على السكوتر في ألمانيا



ثورة السكوتر قد تغير مستقبل النقل داخل المدن